PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

PC1=0

وزارة المالية

قسم التعاون

واجبنا التعاونى بعد المعاهدة

محاضرة ألقاها

حضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك

مدير التعاون

بقاعة يورت التذكارية مساء ١٦ فبراير الماضى

القاهرة
طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٣٧

حضرة صاحب العزة الدكتور ابراهم رشاد بك مدير التعاون

وهو يلقى محاضرته (واجبنا التعاونى بعد المعاهدة) فى قاعة بورت التذكارية

مساء ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧

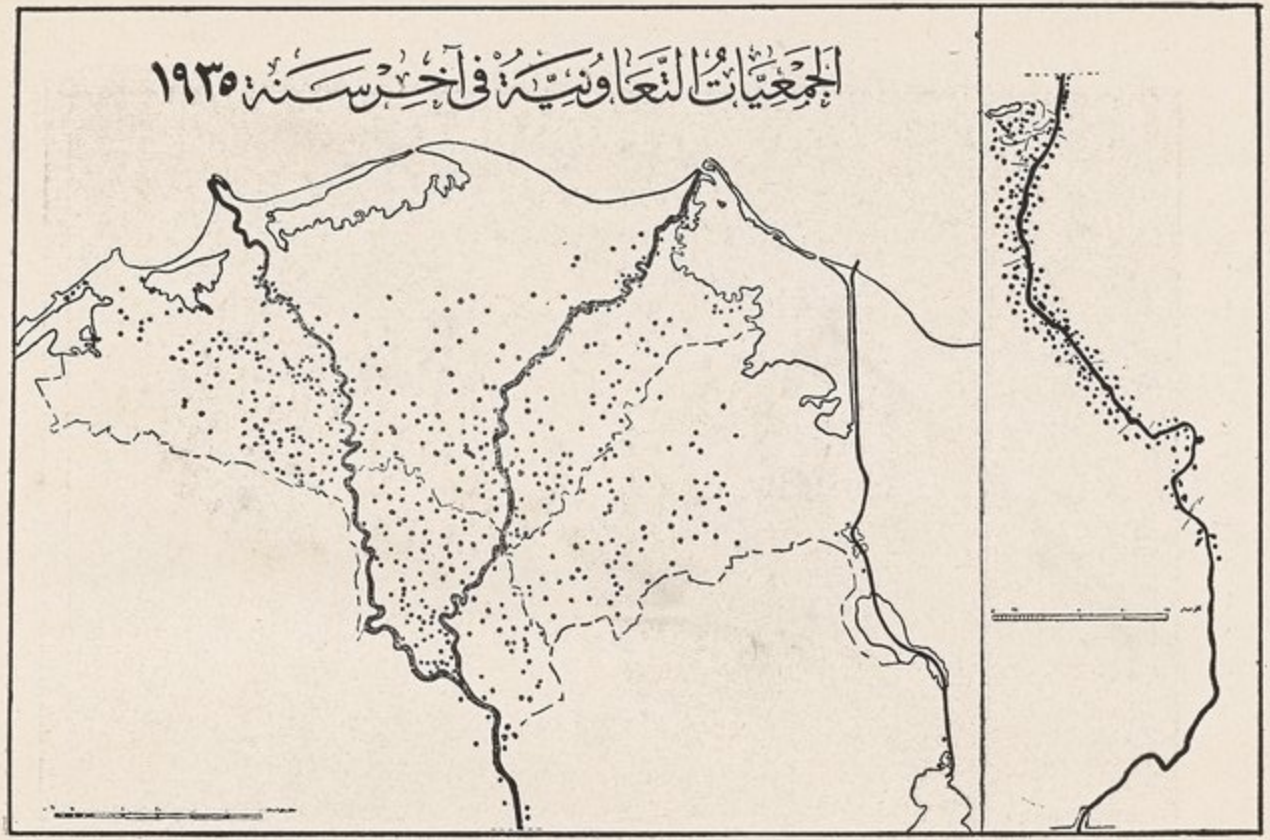
الجمعيات التعاونية في آخر سنة ١٩٣٥

المرحوم عمر لطفى بك زعيم التعاون الأول فى مصر

المغفور له السلطان حسين كامل نصير التعاون فى مصر

المغفور له الزعيم الأكبر سعد زغلول باشا

المغفور له فتح الله بركات باشا الوزير الفلاح التعاونى

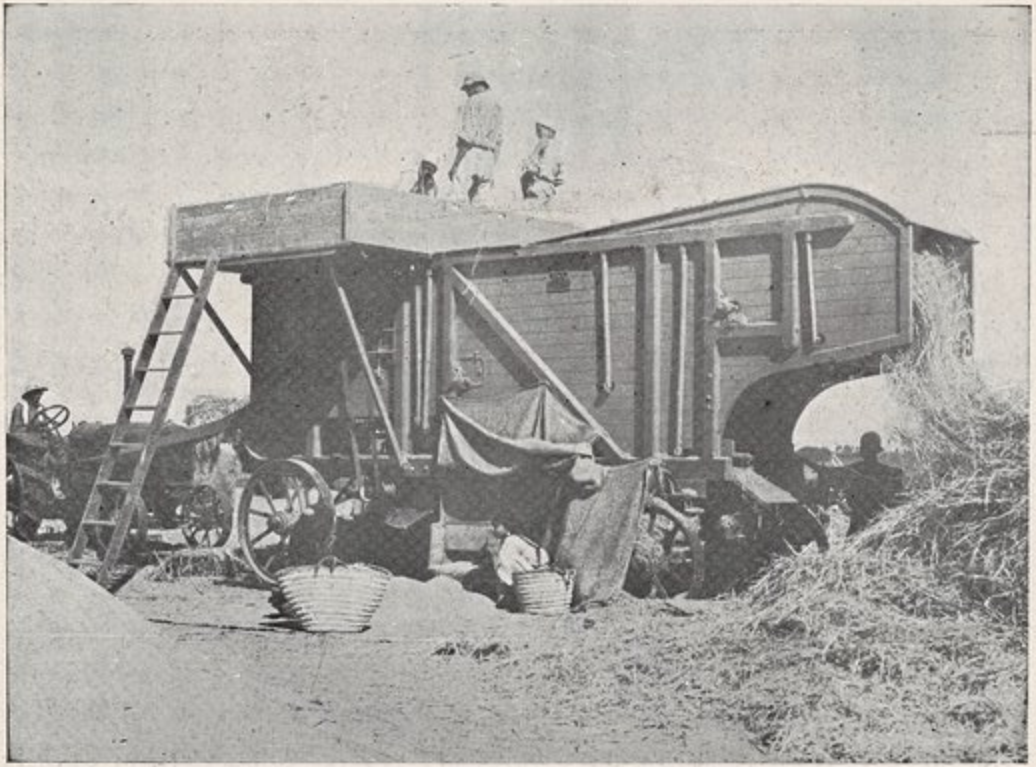

الخدمات الاقتصادية

جمعية دسونس أم دينار : ماكينة دراس الأرز

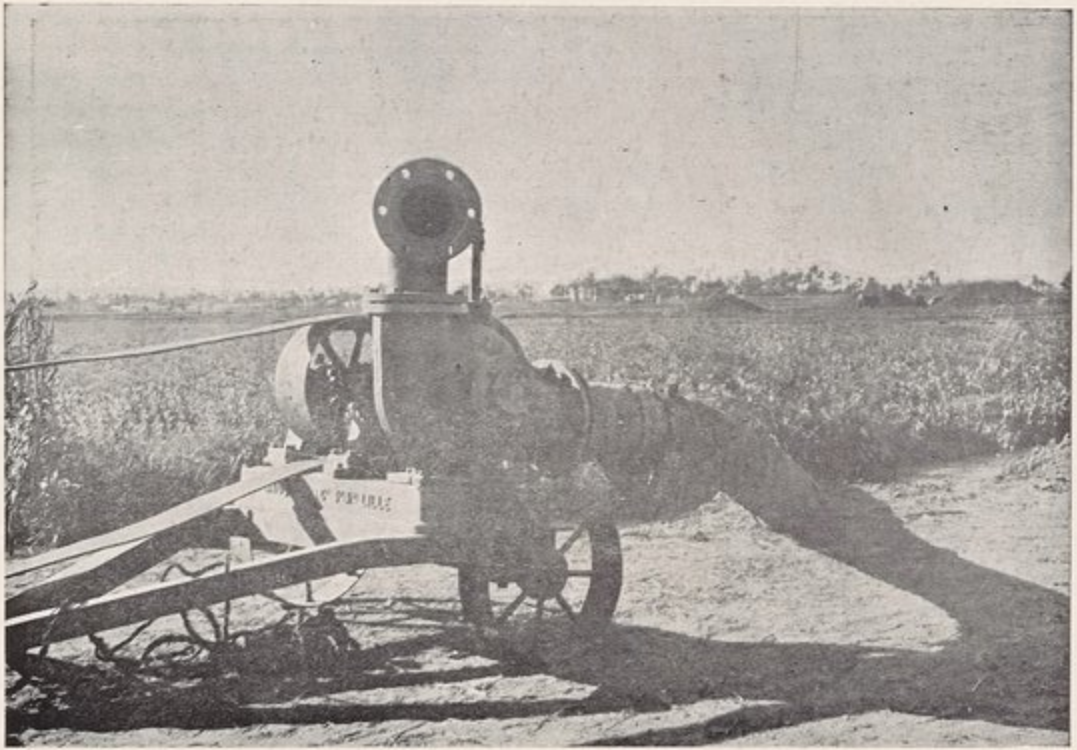

طلمبة المياه التى اقتنتها جمعية دفنو

محراث بخاری — كفر أبوزاهر مركز شربين

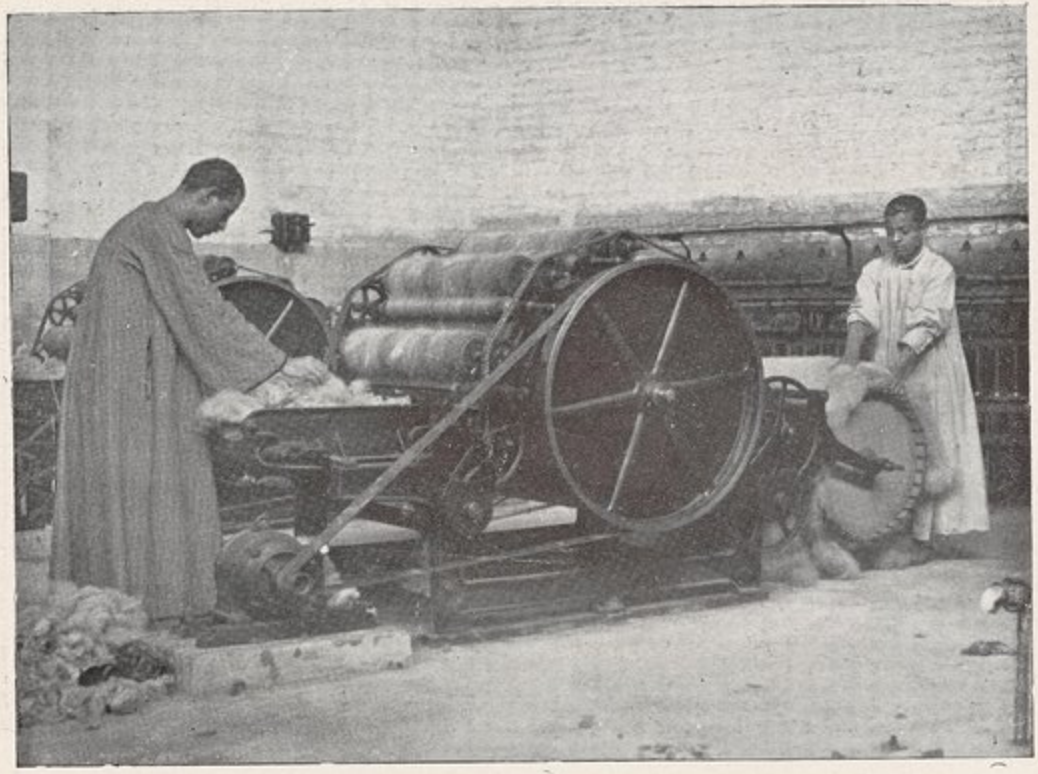

صورة تمثل مصنع الأكلمة والبطاطين فى جمعية فؤه

معمل الألبان التابع لجمعية العبيدية

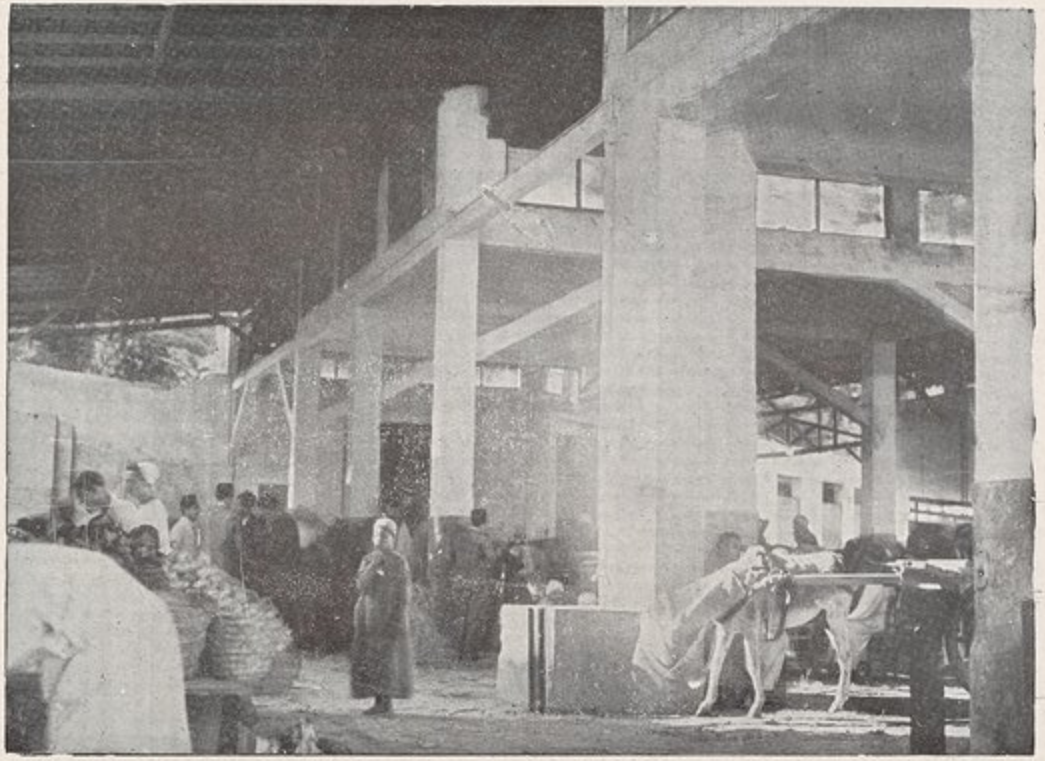

منظر داخل وكالة الخضار التعاونية باسكندرية

جمعية نادى الصعيد بالاسكندرية

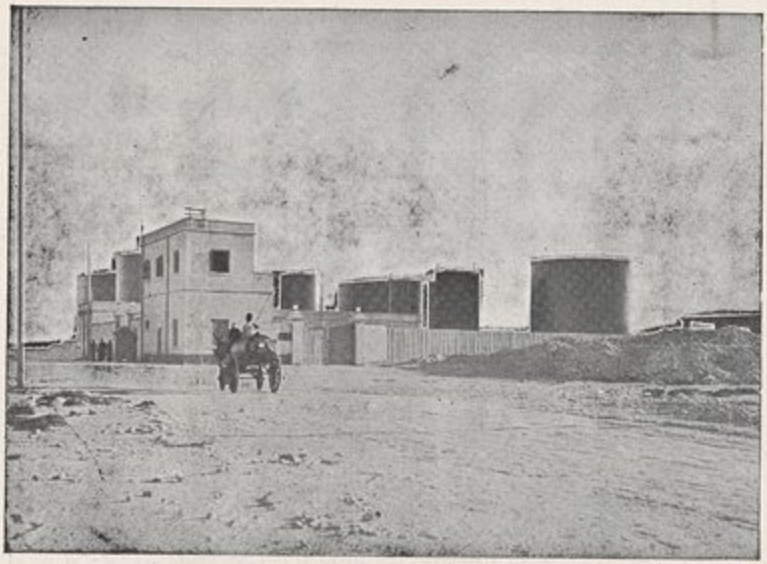

مستودعات الجمعية التعاونية المركزية للبترول فى ضاحية المكس بالاسكندرية

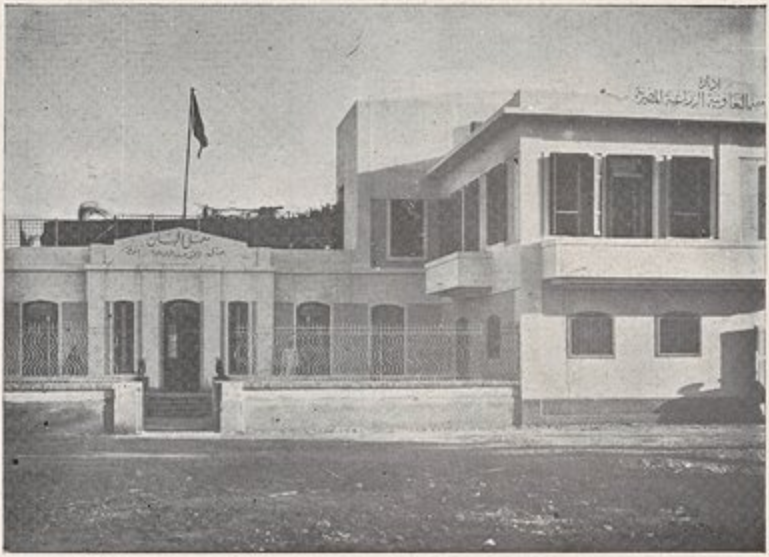

جمعية بهناى وقد ظهر الى جانبه معمل الألبان التابع لها

فرز وتعبئة بصل الجمعيات التعاونية بجرجا

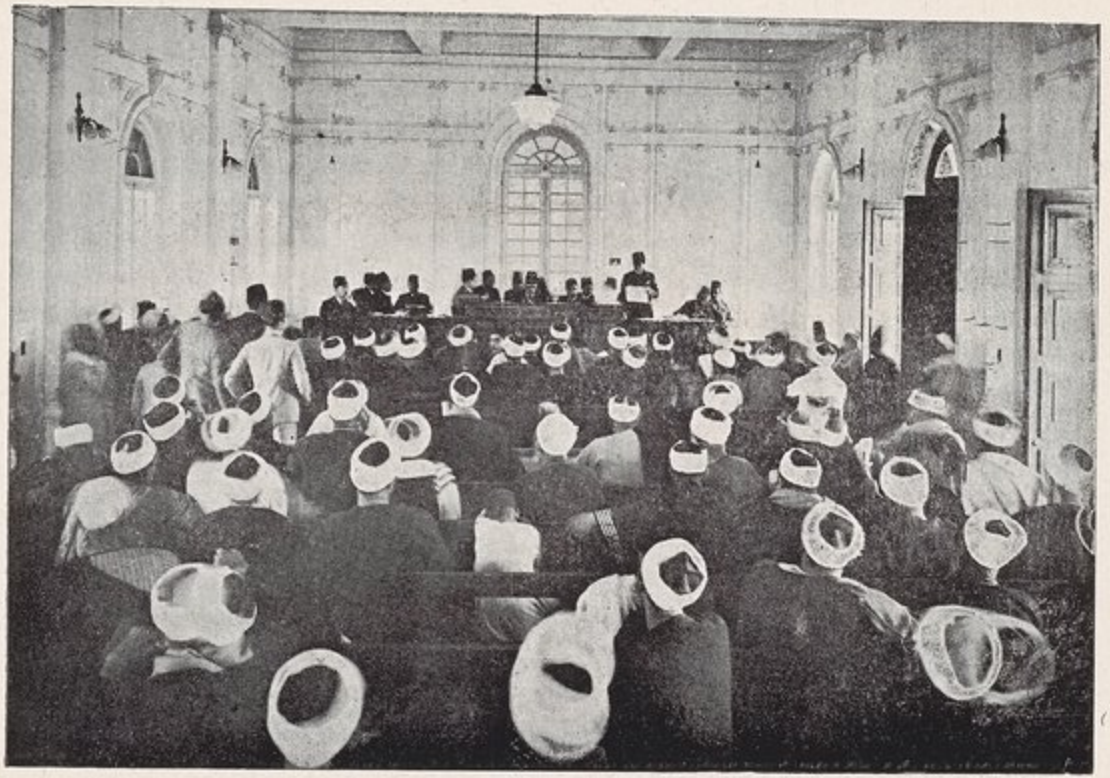

بيع القطن المركزى لأعضاء الجمعيات التعاونية فى طنطا

لجنة التدخين التابعة لجمعية كفر شكر التعاونية (الدقهلية)

الخدمات الاجتماعية

المدرسة التابعة لجمعية العزيزية

راجع " واجبنا التعاونى بعد المعاهدة "

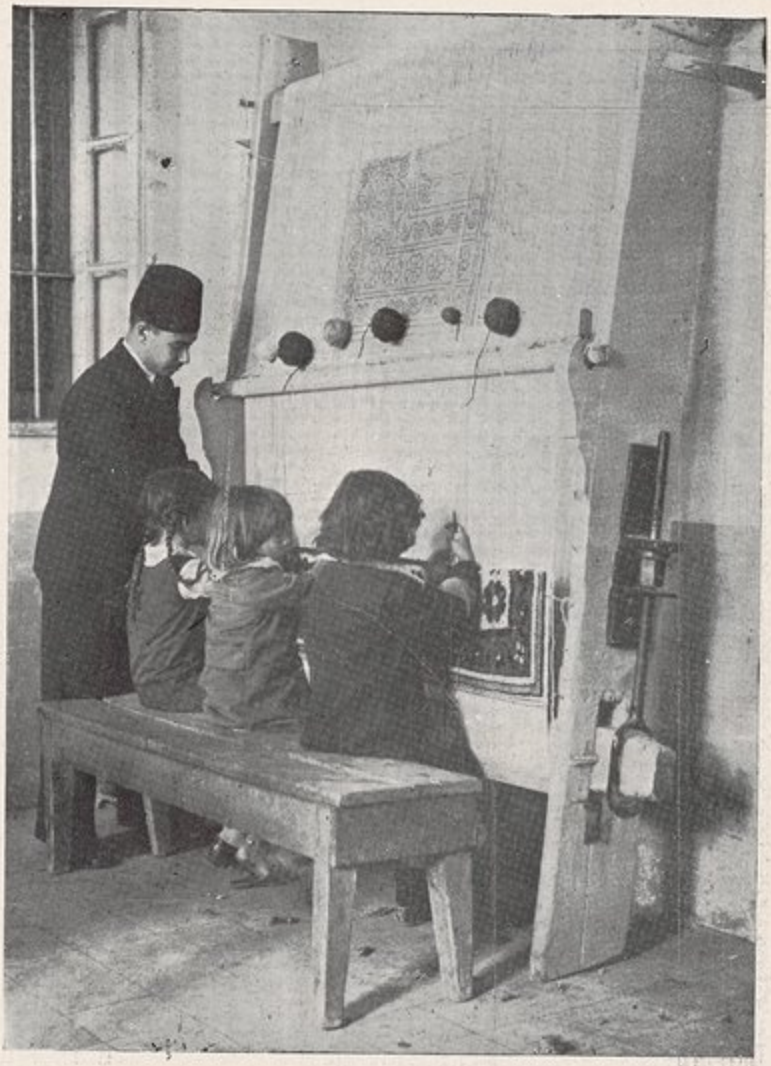

بنات يتعلمن صناعة النسيج على أحد الأنوال بمعمل النسيج التابع لجمعية درشابه التعاونية

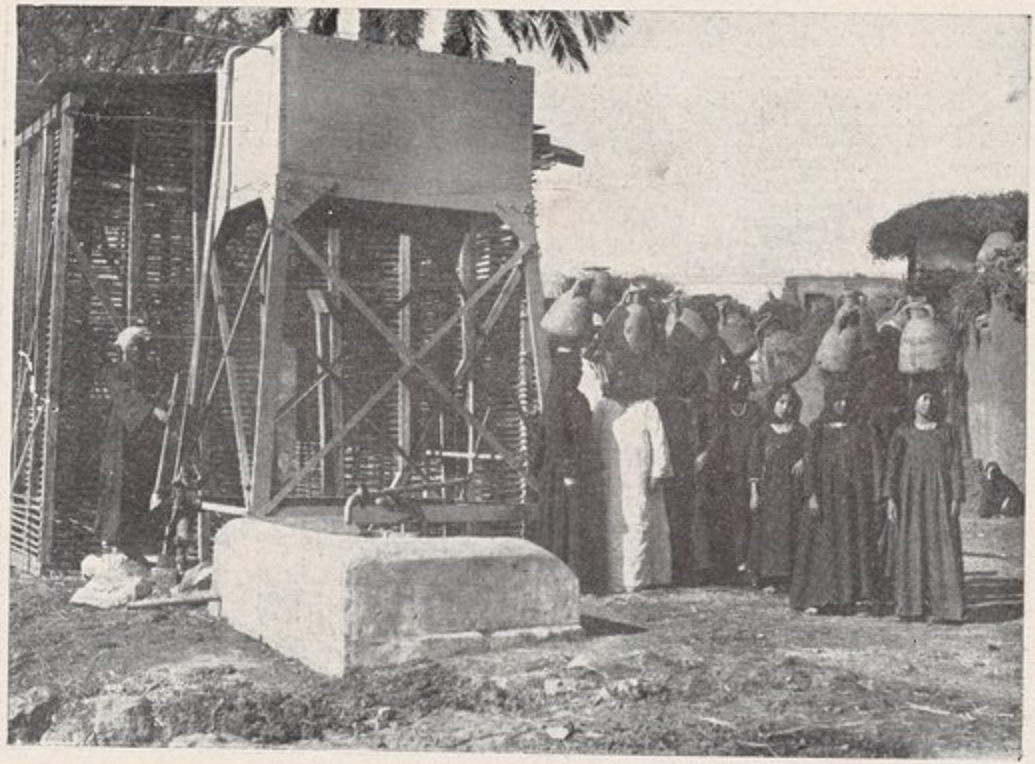

صورة تمثل صهاريج مياه جمعية الهجارسة

تنقية دودة القطن بطريقة تعاونية

اجتماع تعاونى فى كفر الدوّار حيث أذيعت إرشادات زراعية على الزراع التعاونيين

صورة تمثل المستمعين للراديو فى جمعية بشبيش

مكتبة جمعية البلايزة التعاونية ويرى بعض أعضائها يطالعون

داخل الدار السينمائية الفخمة التى أنشأتها جمعية الاسماعيلية

Rashad

وزارة المالية

قسم التعاون

واجبنا التعاونى بعد المعاهدة

محاضرة ألقاها

حضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم رشاد بك

مدير التعاون

بقاعة يورت التذكارية مساء ١٦ فبراير الماضى

القاهرة

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق

١٩٣٧

(RECAP)
HD3559
.A4R37

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY
32101 016432674

واجبنا التعاونى بعد المعاهدة

محاضرة

القاها حضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير التعاون

بقاعة يورت الذكارية مساء ١٦ فبراير الماضى

سيداتى ، سادتى

اعتاد الناس أن يحددوا تواريخهم على أساس وقائع مشهورة هى بمثابة معالم فى طريق الحياة ، فيقولوا مثلا — قبل الهجرة أو بعدها ، وقبل الثورة الفرنسية أو بعدها . ولما كانت حياتنا القومية قد اعترضتها حادثة تاريخية عظيمة الشأن وهى المعاهدة المصرية الإنجليزية فقد وجدنا أنفسنا نقول دون قصد : قبل المعاهدة وبعد المعاهدة .

وقبل أن أتكلم فى واجبنا القومى حيال التعاون بعد المعاهدة يجب على أن أعرض أمامكم الحركة التعاونية منذ نشأتها إلى الآن كما يعرض الشريط السينمائى لنتخذ من الماضى والحاضر نبراسا للمستقبل ويتصل فى أذهاننا الأمس واليوم والغد

نشأة التعاون وتطوره فى مصر :

نشأ التعاون فى مصر شعبيا فى عصر نهضة جامعة شملت السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد. وقد تعهد الناحية الأولى من تلك النهضة مصطفى كامل والثانية قاسم أمين . والثالثة سعد زغلول . وتعهد الرابعة رجلان شقا لنا فى حياتنا القومية طريقين — طريق عمر لطفى التعاونى وطريق طلعت حرب الرأسمالى . وجمع كل منهما حوله من خيار القوم أناسا استعان بهم على تدعيم حركته . فوصل بفضل زعامته وتأييد أنصاره الى درجة محمودة من النجاح .

غير أن عمر لطفى لم تمهله المنية فراح مخلفا وراءه فراغا كبيرا فى ميدان مملوء بالصعاب فلم يقدر التعاونيون أن يتغلبوا عليها . ودب الضعف فى الحركة التعاونية بعد وفاة رائدها حتى كادت تصير إلى الزوال .

وفى سنة ١٩٢٣ أى بعد ١٥ عاما من قيام عمر لطفى مناديا بالتعاون بدات الحكومة تدخل ميدانه لتشد أزره . وقد جعلت منه حركة " ديوانية " بما تحمله هذه الكلمة من معنى . و إذا كانت قد استطاعت أن توقظ التعاون من سباته أو تحييه بعد مواته ، فإن سيره مع هذا كان بخطوات غير ثابتة ، وتقدمه كان بطيئا .

انقضت على هذه الحال خمس سنوات حتى جاء المغفور له فتح الله بركات باشا فأولى التعاون كل عنايته مستعينا بأعضاء البرلمان.. و بحث الحركة التعاونية بحثا دقيقا فى ضوء الظروف الخاصة بمصر ، وعلى هدى تجاريب الماضى ، مع الاسترشاد بالنظم المتبعة فى الخارج . وقد اهتدى إلى الرأى السديد ، وهو أن التعاون فى بلادنا لا تقوم له قومة يعتمد بها إلا إذا أخذت بيده الأمة والحكومة معا .

وعلى هذا الأساس الحكومى الشعبى ، قامت الحركة التعاونية من جديد . وكان ذلك خير أساس تبنى عليه ، بعد أن دلت الأبحاث و برهنت الحوادث على ضرورة معاونة الحكومة للأمة فى هذا السبيل .

وهكذا تهيأت الظروف ، وتضافرت الأمة والحكومة . وصدقت الرغبة مقرونة بالحماسة ، فبدأت الحركة والكل مستبشر بها راج لها النجاح .

ولكن سرعان ما انقلبت الحال ، بوفاة الزعيم الخالد المغفور له سعد باشا زغلول . ففقدت الحركة التعاونية أكبر نصير لها . وتغير نظام الحكم من الديموقراطية إلى الديكتاتورية . ولا يخفى على حضراتكم أن الديكتاتورية تتعارض مع التعاون غاية ووسيلة فهو فى ظلها يذبل و يؤول إلى العدم .

ولكن كان من فضل الله على الحركة التعاونية أن ولت الديكتاتورية بعد حين وعاد عهد الديموقراطية من جديد . ثم استقرت الأمور فى نصابها بعقد المعاهدة وتوكيد استقلال البلاد .

من هذا ترون حضراتكم أن النظام التعاونى فى مصر ، لم تتح له فى الواقع فرصة واسعة لكى ينمو و يزدهر و يؤدى رسالته كاملة . فمن عهد شعبى قاصر ، إلى عهد بيروقراطى ، إلى عهد ديكتاتورى . وكل من هذه العهود لا يساعد على تقدم التعاون فى بلادنا ، ولا فى غيرها من البلدان .

على أنه وسط هـذا الجو المضطرب ، ظل التعاون ماضيا فى سبيله ، مؤديا رسالته ، بقدر ما سمحت الظروف والحوائل . وهـذا أكبر دليل على حيويته واستعداد الأمة للأخذ به فى شكل جمعيات تعاونية تخدم الأهالى خدمات مادية فى كثير من نواحى حياتهم الاقتصادية وتقدّم إليهم كذلك خدمات اجتماعية مختلفة .

نعم إن هـذه الخدمات المـادية والاجتماعية ، لم تصل بعد إلى القدر الذى كنا نرجوه من التعاون . لكن الذنب فى ذلك هو ذنب الظروف التى مرت بهـا البلاد وهى وحدها المسئولة عن أوضاع لا بد من تغييرها إذا أريد الخير من هذه الحركة الإصلاحية الكبيرة .

الحالة الراهنة للحركة التعاونية :

فى مصر الآن نحو ٨٠٠ جمعية تعاونية موزعة على نواحى القطر من الإسكندرية إلى أسوان . وكلها جمعيات زراعية ، ما عدا ثلاثين جمعية منزلية ، فى مدن وبنادر مختلفة . ويبلغ عدد أعضاء تلك الجمعيات نحو ١٠٠,٠٠٠ ، يمثلون مصالح مليون نسمة تقريبا ، باعتبار أن العضـو يعول أسرة معدّل أفرادها عشرة وتبلغ رؤوس أموالها نحو مائتى ألف جنيه كلها مدفوعة . ومالها الاحتياطى نحو خمسين ألف جنيه وقيمة معاملاتها مع أعضائها تقرب من مليون جنيه فى السـنة . وصافى أرباحها السنوية عشرون ألفا من الجنيهات .

وأهم الخدمات المـادية التى تؤديها الجمعيات لأعضائها — توريد مختلف أنواع البذور والتقاوى الصالحة ، كالقطن والقمح والأرز والبصل والبطاطس ، وكذلك أنواع الأسمدة السليمة سواء كانت كيماوية أو عضوية ، بأسعار معتدلة ، وكذا الحاجات المنزلية ، كصنوف البقالة واللحوم والمنسوجات والخردوات ، كما أنها تستخدم الآلات الزراعية للحرث أو الدرس أو الرى لمصلحة أعضائها وتستورد لهم المـاشية بأنواعها . ويؤلف بعضها اللجان لتدخين أشجار الموالح وقاية لها من الآفات .

وتعمل الجمعيات على تصريف محصولات أعضائها من القطن والبصل والبطاطس والحضر والموالح سواء كان ذلك التصريف داخل القطر أو خارجه .

وفى كل ذلك تستعين الجمعيات بذلك التسليف الزراعى الذى يمد أعضاءها بقروض مختلفة ، بلغت جملتها فى السنة الأخيرة ، ما يقرب من مليون جنيه ، أى ١٧ ٪ من مجموع قروض البنك . ويتناول البنك فائدة قدرها ٤ ٪ على تلك القروض التعاونية .

وفى الوقت نفسه ، لم تغفل الجمعيات التعاونية عن الناحية الاجتماعية. فأفردت لها نسبة معينة من صافى أرباحها ، تنفقها فى وجوه مختلفة ترمى بها إلى ترقية الجهة وتحقيق المدنية الريفية جهد الطاقة .

ومن أعمال الجمعيات فى هذا السبيل أن بعضها قد انشأ دارا سينمائية كجمعية الإسماعيلية وكذلك أسس بعضها مكتبات عامة وأودعتها مختلف الكتب والمجلدات والصحف كجمعيتى " البلايزة " و " بهناى " ومنها ما أنشأ مدارس لتعليم الصبية كجمعية "درشابه" ومنها ما عمل لتعبيد الطرق و إضاءتها ليلا كجمعية "أولادصقر" .

وأعد بعض الجمعيات أندية للسمر وإلقاء المحاضرات النافعة كما عملت على تيسير سبل المواصلات باقتناء سيارة أو " معدية " .

وألف بعض الجمعيات لجانا لإصلاح ذات البين بين الأسر المتخاصمة ومنها ما قام بردم البرك وغير ذلك مما يراد به ترقية الناحية والنهوض بمستوى الأهالى .

وهذا كله فضلا عن أثر التعاون ذاته فى النفوس، وكونه أضمن الوسائل لتهذيبها وبث روح الحرص على المصلحة العامة فيها وتدريب الأهالى على أساليب المعاملة الراقية وتعويدهم على الديمقراطية .

هذا موجز الخدمات المادية والاجتماعية التى تؤديها الجمعيات التعاونية لاعضائها وللاهالى كافة فى الوقت الحاضر .

ولو أن التعاون صادف المؤازرة المرجوة من الأمة والحكومة ولم تقف فى سبيله تلك الظروف التى أشرت إليها لبلغ عدد الجمعيات التعاونية أضعاف ما هو عليه الآن ولشملت نعمة التعاون المادية والاجتماعية كل بلد وطائفة ولكانت جمعيات التعاون أقوى وأكثر إنتاجا مما هى فى الوقت الحاضر .

واجبنا حيال التعاون :

الآن وقد تهيأت الظروف الملائمة للحركة التعاونية من نظام ديمقراطى مستقر وتضامن وثيق بين الأمة والحكومة واستتباب وطيد بعد المعاهدة والاستقلال . فما الذى نحن فاعلوه نحو التعاون وتعضيده ونشره ؟

إن العهد الحاضر من شأنه أن يحملنا تبعة أعمالنا ولا يدع لنا بابا للفرار من مسئولياتها فإذا ضعف التعاون بعد الآن أو جمد فى مكانه ولم يتقدم فإن اللوم يوجه إلى الأمة والحكومة معا وبلفظ آخر — يقع الذنب على "المصرى" وحده . وهذه الحقيقة الواضحة جديرة بأن تشحذ همة البلاد جمعاء شعبا وحكومة وأن تحثها على بذل أقصى الجهود لتمكين النظام التعاونى حتى ينتج آثاره الإصلاحية فى الريف والحضر على السواء . ومتى استوثقنا من ذلك فقد اطمأننا إلى أن الأهالى سيخلقون خلقا جديدا قوامه أن يرعى الفرد مصلحة المجموع ويرعى المجموع مصلحة الفرد وأن تندمج المصلحتان بذلك فتصبحا واحدة . وبهذا تنهض القرى نهضة قويمة ويرتقى مستوى المعيشة بالنسبة للفلاح والعامل .

لقد كان " داروين " يظل الأيام والأسابيع حائرا فى أبحاثه ولا يهدأ له بال ولا يستقر له قرار حتى يهتدى إلى نظرية عملية . حتى إذا ما وفق إليها رأى كأنه عثر على كنز ثمين ، لثقته بأن " النظرية العملية " هى خير ضمان للنتيجة الطبية .

وها نحن أولاء قد اهتدينا مثل "داروين" إلى " نظرية عملية " لرفع مستوى أمتنا اقتصاديا واجتماعيا ألا وهى التعاون . فلم يبق علينا إلا أن نسير على بركة الله حكومة وشعبا فلا نلبث أن نصل إلى ذلك الغرض الأسمى .

إنى لا أعرف نظاما مملوءا بالخير فى أساليبه وفى غاياته مناسبا لظروفنا وأحوالنا مثل نظام التعاون هذا وهو خير أنظمة التطور على الإطلاق . وبقى الآن أن أحدد واجبنا حكومة وشعبا نحوه . وسأحاول ذلك بإيجاز وبقدر ما يسمح به الوقت والمجال لأن الإسهاب فى هذا الموضوع يحتاج إلى مؤتمر تعاونى يعقد جلسات طوالا .

واجبنا الحكومى :

التعاون نظام شعبى بطبيعته وتلك حاله فى جميع الممالك الراقية التى قطعت فى الأخذ به شوطا بعيدا .

إلا أنه فى مصر يحتاج — كما قلت — إلى مؤازرة الحكومة له حتى يستطيع السير على قدميه آمنا من الزلل .

فما دامت الحكومة كافلة للتعاون فإن عليها واجبات أخلصها فى النقط الثلاث الآتيـة :

أولا — تنظيم الحركة التعاونية ،

ثانيا — تمويلها .

ثالثا — مايجب على مختلف الهيئات الحكومية والموظفين عموما حيال التعاون .

(أولا) تنظيم الحركة التعاونية

إن نجاح أية حركة عامة — سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية — يتوقف على أمرين : (أولهما) دقة النظام الموضـوع للهيئة التى تتـولى تلك الحركة وثانيهما كفاءة الرجال الذين يعهد اليهم تنفيـذ ذلك النظام و إخلاصهم للفكرة التى تقوم عليها تلك الحركة .

هذان أمران من الأهميـة بمكان ، وأى تهاون أو نقص فيهما يعرض الحركة إلى الفشل حتما .

ولما كان قوام التعـاون هو البيع والشراء والإقراض والاقتراض وكانت " البيروقراطيـة " من مقتضيات دواوين الحكومة فلا بد من حدوث شئ من التنافر بين هـذه الأنظمة الحكومية و بين حركة التعاون التى هى كما قدمنا حركة شـعبية محتمة ولم تقبـل الإشراف الحكومى إلا بحكم الضرورة والظروف ، فبينما حركة التعاون تتطلب السرعة فى البت والحزم فى التنفيـذ نجد " البيروقراطيـة " الديوانية تسير الأمور ببطء وتلكؤ .

أما ولا مفر من فى الجمع بينهما فلا بد إذن من تخفيف وطأة "البيروقراطية" قدر الإمكان فى الهيئة الحكومية المشرفة على التعاون ، وذلك بأن تجعل " مصلحة " تخول حرية التصرف فى دائرة يتفق عليها مع الوزارة المسئولة ، وما على هذه الوزارة إلا أن تضع السياسة العامة للتعاون والبرنامج الذى يعمل على تحقيقه تاركة الجزئيات والتنفيذ لهذه المصلحة .

أما إذا صح للبيروقراطية بأن تلعب دورها فى الحركة التعاونية وترك لأصحاب المراكز الكبيرة والصغيرة أن يقول كل منهم كلمته فيها باعتبار مركزه ووظيفته لا بأى اعتبار آخر ... فان الحركة التعاونية تضيع فى تيه البيروقراطية وتروح ضحية لها لا لعيب فى الحركة ذاتها بل لعيب فى نظام الهيئة العليا المشرفة عليها .

هذا هو الوضع الشعبى الحكومى الذى ينبغى أن يكون عليه التعاون فى بلادنا ، والذى يضمن لنا معونة الحكومة له دون سيطرتها عليه ، وبهذا الوضع تصبح " مصلحة التعاون " وكأنها " اتحاد تعاونى " للجمعيات ، والروح الذى يتخلل هذا النظام هو نفسه الروح الذى يتخلل التشريع التعاونى فى بلادنا ؛ فان الذى يتصفح قانون التعاون يجد فيه بابا قائما بذاته لمجلس التعاون الأعلى الذى يكفل بتأليفه واختصاصاته اشتراك ممثلى الشعب مع الحكومة فى توجيه الحركة التعاونية وفى القانون أيضا باب خاص بالاتحادات التعاونية والهيئات التعاونية المركزية ، وكلها مراتب عليا لأنظمة التعاون تزيد من صبغته الشعبية تدريجا .

من ذلك يتضح لحضراتكم أن السياسة التى تقوم عليها الحركة التعاونية فى مصر منذ سنة ١٩٢٧ هى مؤازرة الحكومة لهذه الحركة دون أن تطغى سلطتها عليها فيجب الحرص على هذه السياسة و إلا انقلب القصد وضاعت الغاية .

هذا من حيث خطة العمل ، أما من حيث الإدارة التنفيذية — وأقصد بها موظفى التعاون — فإنى أرجو أن تتصوروا معى معاهد للتعليم منتشرة فى البلاد وطلبة العلم مقبلون عليها غير أن الحكومة لم تدبر لهذه المعاهد وطلبتها العدد الكافى من المعلمين !

هذا هو موقف الجمعيات التعاونية من موظفى التعاون ، فانها تحتاج إلى إرشاد وتوجيه وإلى إشراف ومراجعة وتفتيش ، فإذا أعوزها كل ذلك لم تأمن الزلل بل قد يصيبها الضعف والجمود وقد تقف حركتها فى النهاية .

ولا يعنينا من موظفى التعاون عددهم وحده ، بل يجب أن تكون لهم صفات خاصة تؤهلهم لتأدية مهامهم على الوجه الأكمل وهى مهام تختلف بطبيعتها عن مهام الموظفين الآخرين ، وتجعلهم دعاة مرشدين ورواداً لفكرة جليلة . ولا يستطيع موظف التعاون أن يؤدى واجباته حق أدائها إلا إذا كان قبل كل شىء مشبعا بالروح التعاونية مؤمنا برسالة التعاون ، مخلصا لمبدئه وغايته ، فضلا عن الكفاءة والكياسة والنشاط .

فإذا علمنا أن لكل أربعين جمعية تعاونية موظفا واحدا مسئولا عنها جميعا وأنه قد يوجد بين موظفى التعاون — على قلتهم — من يؤدى أعماله بحكم وظيفته لا بحكم مبدئه التعاونى فهو على استعداد لأن يخلى مسئوليته رسميا وبعده الطوفان ، إذا علمنا هذا أمكننا أن نتصور ما يؤول إليه أمر أربعين جمعية تعاونية تمثل مصالح أعضائها الذين يبلغ عددهم أربعة آلاف شخص — بمعدل مائة عضو فى الجمعية الواحدة وهؤلاء يمثلون مصالح أربعين ألف نسمة باعتبار أن العضو يعول أسرة معدل أفرادها عشرة .

ولست أقول هذا على سبيل الفرض النظرى بل إنه الواقع فعلا . وكلما ضعفت جمعية فى منطقة ما أو انتهت إلى الفشل كان معنى ذلك فى الغالب أنها يعوزها الموظف الذى يرشدها وينظم أعمالها أو أن الموظف المشرف عليها ليس مشربا بروح التعاون . وعلى العكس من ذلك كم من جمعية تعاونية نجحت نجاحا باهرا وحققت الغاية من وجودها لا بفضل أعضائها وحدهم ولكن كذلك بفضل إخلاص الموظف التعاونى المكلف رعيها وتحمسه فى أداء واجباته .

من ذلك يتبين لحضراتكم أن كل اقتصاد فى العدد اللازم من الموظفين التعاونيين الصميمين هو فى الواقع إضرار بالغ بمصالح آلاف التعاونيين وتسوئة لسمعة النظام التعاونى . وأنه إذا نالت الجمعيات التعاونية حقها من الإرشاد الحصيف والإرشاد الدقيق لعاد ذلك على الأمة والحكومة بأضعاف ما تنفقه على الموظفين التعاونيين من المال .

ولما كانت الحكومة قد كفلت الحركة التعاونية فلا مجال لأن تضن عليها بالموظفين اللازمين من حيث العدد والعدة . نعم إن الجمعيات التعاونية فى أوروبا ليست بحاجة إلى العدد الكبير من الموظفين . ولكن الحال هنا غيرها فى أوروبا كما تعلمون .

(ثانيا) تمويل الحركة التعاونية

الحركة التعاونية ترمى بداءة إلى أغراض اقتصادية مادية فالمال بالبداهة هو دعامتها الأولى . ويجب أن يستخدم لمصلحة التعاونيين بالطرق والقواعد التى وضعها علماء التعاون بعد أن رأوها كفيلة بتحقيق تلك المصلحة . أما إذا أرغم التعاونيون على ترك تلك الطرق والقواعد وعلى التعامل فى ميدان يختلف عن ميدانهم فى الغايه والوسيلة فلا ريب أن فى ذلك إضعافا لحركتهم إن لم يكن فيه القضاء عليها .

يوم استقر رأى البلاد فى سنة ١٩٢٧ على أن تتكاتف الأمة والحكومة لجعل التعاون وضعا من أوضاعنا الثابتة بغية تحسين حالة الأهالى المادية ورفع مستواهم الاجتماعى ، وضعت الخطط من تشريعية وتنظيمية ومالية كى تسير الحركة التعاونية على هدى ذلك التكاتف . وفعلا قدمت الحكومة مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه كاعتماد تعاونى إلى أجل غير مسمى وأودعته بنك مصر على ذمه إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية . ولا يتسع الوقت لأن أشرح لحضراتكم الشروط التى اتفقت عليها الحكومة مع ذلك البنك — بعد استشارة مجلس التعاون الأعلى — لكى يقرض البنك بها الجمعيات التعاونية . ويكفى هنا أن أقول إنها كانت طيبة فى مجموعها وهى أحسن ما يمكن الجرى عليه إلى أن تستطيع الحكومة والجمعيات إنشاء بنك تعاونى يتفق بطبيعته ونظامه مع مصلحة التعاونيين .

استمر العمل بذلك بضع سنوات إلى أن أنشىء بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ وجعل من اختصاصه تمويل الجمعيات التعاونية بدلا من بنك مصر . وقد استأثر بنك التسليف منذ البداية بوضع نظام لتعامله مع الجمعيات ولم يشأ أن يكون للتعاونيين رأى فى ذلك . ولم يكن هذا — على غرابته — بمستغرب فى عهد الديكتاتورية التى فرضت مشيئتها على الأمة جمعاء لا على التعاونيين وحدهم . وما النظام التعاونى سوى نظام اقتصادى اجتماعى مشتق من الديمقراطية السياسية .

وأكبر عيب فى تمويل الجمعيات كما هو الان — معاملة بنك التسليف للتعاونيين فرادى بدل أن يعامل الجمعيات ذاتها كما كان يفعل بنك مصر .

يقولون إن مخالفة الوضع الطبيعى المعقول وهو إمداد الجمعيات التعاونية بالمال لتتولى شئونها التجارية بنفسها ، إنما نجمت عن الخوف من أن تسىء الجمعيات التصرف . مع أن الدليل قائم على أنه لا موجب للخوف فإن الجمعيات التعاونية قد أظهرت فى معاملتها لبنك مصر — قبل إنشاء بنك التسليف — استعدادا طيبا وكفاءة محمودة فى السير بشئونها المالية والتجارية. وتشهد بذلك تقارير بنك مصر. والواقع أن ذلك الوهم يحوى فى طياته جرثومة إضعاف التعاون . ومن خطل الرأى أن تسلب الجمعيات حق التصرف التجارى والمالى وأن تحرم — بحجة الخوف عليها — من الدخول فى ميدان الحياة العملية دخولا إذا أخطأت فيه مرة أصابت مرات . وهى على أية حال ستتعلم من الخطإ وتستفيد من التجربة . وما دامت الهيئة المشرفة على التعاون دقيقة فى توجيه الجمعيات مخلصة فى إرشادها فلن تنحرف الجمعيات عن الطريق السليم إلى حد يؤثر فى كيانها .

والآن قد تهيأت الظروف كلها لاستئناف الجهاد فى سبيل التعاون على أساس قومى، فإن الحركة الدستورية تحسن صنعا إذا جعلت دعامة التمويل التعاونى إنشاء بنك تعاونى مركزى بالاشتراك مع الجمعيات التعاونية على مثل القواعد الآتية :

(١) تكتتب الحكومة فى رأس مال البنك بأربعة أمثال المال الاحتياطى للجمعيات وهو يبلغ الآن ٥٠٠٠٠ جنيه أى أن يكون اكتتابها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

(٢) تكتتب الجمعيات التعاونية بما لها الاحتياطى وهو كما قلت ٥٠٠٠٠ جنيه .

(٣) تشترى الجمعيات تدريجا ما فى يد الحكومة من أسهم البنك وتخصص لهذا الغرض ما يؤخذ كل سنة لمالها الاحتياطى وقدره ١٠٠٠٠ جنيه وعلى ذلك تتحول الأسهم كلها إلى الجمعيات فى عشرين سنة أو أقل .

(٤) تقرض الحكومة البنك التعاونى مبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه إلى أجل طويل وبفائدة منخفضة أسوة بما فعلته مع بنك التسليف الزراعى خصوصا أن بنك التعاون سيوفر على بنك التسليف الزراعى معاملاته مع الجمعيات وقد كان ملزما بذلك بمقتضى نظامه .

(٥) يعهد بإدارة بنك التعاون إلى مجلس إدارة يتكون من ممثلى الجمعيات ومندوبى الحكومة بنسبة يتفق عليها على أن تتزايد نسبة ممثلى الجمعيات كلما تزايدت حصتها فى رأس المال .

(٦) لابد من موافقة " مصلحة التعاون " على مبلغ الاعتماد المطلوب فتحه لكل جمعية نظرا إلى معرفة تلك المصلحة بدخائل كل جمعية و إلى تقديرها لمركزها المالى ومبلغ حاجتها إلى القروض ومدى قدرتها على الوفاء بها .

أما ضمان القروض فيتمثل فى مسئولية الجمعيات . فإذا زادت طلباتها على حدود هذه المسئولية تكلف تقديم ضمان إضافى .

(٧) يعطى البنك حق التحصيل الإدارى لتحصيل أموال الجمعيات قبل أعضائها المدينين لها .

(٨) لا يتناول البنك غير الأعمال المالية بأنواعها المختلفة . فتتركز فيه كل المعاملات المالية للجمعيات . و يترك تركيز أعمالها التجارية لجمعيات مركزية تنشأ خصيصا للاتجار بالجملة .

*
* *

هذه قواعد مجملة أحسبها جديرة بأن تخدم الحركة التعاونية ماليا أجل خدمة وأن تكون سببا فى نهوضها وتقدمها .

(ثالثا) واجب مختلف الهيئات الحكومية والموظفين عموما حيال التعاون

لما كانت الحكومة فى بلادنا مضطرة بحكم الظروف إلى أن تضطلع بالقسط الأوفر من العمل لترقية الأمة ماديا وأدبيا وجب إذن على الهيئات الحكومية أن يقوم كل منها بنصيبه فى مساعدة حركة قومية كالحركة التعاونية التى تسعى لتحسين حالة الأهالى ماديا ورفع مستواهم الاجتماعى . وليست هذه الحركة مجهولة فى مصر الآن ولا هى بالحركة الضيقة النطاق القليلة الأثر فإن لها قانونا خاصا يعمل بموجبه نحو ٨٠٠ جمعية منتشرة فى أرجاء القطر وكل منها تؤدى خدمة عامة لجماعة كبيرة من الأهلين .

وقد وضعت فى هذه الحركة مؤلفات ولها مجلة شهرية قيمة يوزع منها أكثر من سبعة آلاف نسخة كل شهر . وعنها تصدر تقارير موجزة ربع سنوية وأخرى سنوية تنشرها الجرائد وتتناولها بالنقد والتقريظ . وللحركة التعاونية كذلك فى المعارض والمتاحف مكان محترم يقرب تعاليمها إلى الأذهان ويبين ماوصلت إليه من التقدم . ولها غير ذلك من وسائل النشر عنها والتعريف عليها مما يجب أن يجعل كل وزارة وديوان وكل موظف فى مصر يعلم كنه هذه الحركة ومقاصدها وما يرجى منها من النفع العام

ولما كان كثير من الهيئات الحكومية يستطيع مناصرة هذه الحركة فلنبحث فى الخدمات التى يمكن هذه الهيئات على اختلافها أن تقدمها إلى التعاون .

نعم إن وزارة المعارف تخدم التعاون بتدريس مادته فى بعض معاهدها . كما أنها ساعدت على نشر مؤلف كبير عنه . ولكن لايزال هناك متسع لنشر التعليم التعاونى فى المعاهد والمدارس .

كذلك وزارة الزراعة أمامها مجال فسيح للانتفاع بالتعاون أو لنفع الزراع عن طريقه فإنها تستطيع أن تتخذ من الجمعيات التعاونية مراكز ممتازة لنشر نتائج أبحاثها الفنية وخلاصة تجاربها فى مختلف نواحى الزراعة وإذاعة إرشاداتها ونصائحها التى تؤدى إلى الإنتاج وتخفيض النفقات وحفظ الثروة الزراعية .

ووزارة الصحة يمكنها أن تبث الدعاية الصحية فى مراكز الجمعيات وأن تشترك معها فى إقامة المستشفيات القروية والمنشآت الصحية عامة .

أما الموظفون جميعا وهم الفئة المتعلمة من الأمة فلا عذر لهم إذا جهلوا التعاون أو لم يقدروا نفعه للبلاد بل ينبغى أن يكونوا دعاة التعاون بين سواد الشعب وأن يشجعوا الأهلين على تأسيس الجمعيات ويشتركوا معهم فى عضويتها .

وإنه ليسوءنى أن أرى كثيرا من كبار الموظفين وممن يشغلون مركزا فى الدولة لا يعرفون التعاون ولا يعلمون شيئا عنه حتى إذا خاطبهم أحد فى شأن من شئونه أو فى فوائده ومزاياه فكأنما يحدثهم عن شئ فى عالم آخر غير هذا العالم .

إن حركة التعاون ليست سوى حركة إصلاح اجتماعى . فواجب الرجل المثقف أن يعرفها و يساهم فيها بنصيب خصوصا والموظف فى الريف المصرى هو حلقة الاتصال بين المدنية والشعب . وكم من قرية وقفت على التعاون وأخذت بأسبابة لا لشئ سوى أن الله أتاح لها طبيبا أو قاضيا أو موظفا من ذوى المبادئ والباحثين وراء المصلحة العامة والراغبين فى تقدم البلاد ولكن هناك قرى و بلادا أخرى زرتها فألفيت الموظفين فيها لا يدرون عن الحركة التعاونية كثيرا ولا قليلا ولا يعنيهم أن يعلموا شيئا عنها بل لا يبالون تقدم الشعب أو تأخره و إنما يعيشون فى دائرة ضيقة محصورة أفكارهم فى أشخاصهم موزعة جهودهم بين أداء وظائفهم والترقية على نفوسهم وقد انعزلوا عن الشعب أو كادوا وكأنهم من طينة أخرى غير طينته وفرضوا فيما بينهم و بين أنفسهم أن لهم الحكم وأن على الشعب طاعتهم وأن لهم المرتبات وعلى الأمة دفعها إليهم .

هذه حالة لا يجوز أن تبقى بعد اليوم . ويجب أن يشعر موظف الحكومة دائما سواء أكبرت وظيفة أم صغرت — بأنه مكلف بذل ما يستطيع من الجهد لترقية الأهالى الذين يعمل بين ظهرانيهم ونقل أسباب المدنية الصحيحة إلى مواطنهم ما دام على درجة من الثقافة أعلى من درجتهم . ولما كان النظام التعاونى من الأنظمة التى يركن إليها لتمدين الشعب المصرى فإنه يجب على الموظف عموما أن يعرفه و يساعد على نشره وتدعيمه . نعم إن هذا يتطلب بعض الجهود ولكن لذة الحياة ولب السعادة فى خدمة المجتمع . و بهذا وحده يثبت الإنسان وجوده و يترك لحياته أثرا . ويكون قد أدى مهمته فى الوجود . وهانحن أولاء نشهد الجاليات الأجنبية تقيم الحفلات " والأسواق " لغرض خيرى أو خدمة عامة . وكم حضرت فى أور با وفى مصر حفلات ممتعة أقامتها جمعيات تعاونية وخرجت منها بفوائد مادية وأدبية وكان أكثر الناس خدمة لها وتضحية فى سبيلها هم أكثرهم سرورا وأشدهم فرحا .

واجب الأمة :

نعود فنكرر أن التعاون شعبى بطبيعته فالشعب هو أصله ومرجعه . و إنما قضت الظروف التى بيتها لحضراتكم بأن تتولاه الحكومة وتتعهده بعنايتها ولكن إلى حين ومتى استطاع الشعب أن ينهض به بنفسه وجب أن تزول عنه صبغته الحكومية

وأن يحل "الاتحاد التعاونى" محل " مصلحة التعاون " وبذا يعود التعاون فى مصر شعبيا كما ينبغى له وكما هو فى البلدان الغربية التى بلغت منه مقاما محمودا .

ومهمتنا الآن هى إعداد التعاونيين لكى يتولوا أمورهم بأنفسهم وتمهيد السبيل لخطوة الانتقال التى لا بد أن نخطوها إن قريبا وإن بعيدا .

وعلى الأمة الآن أن تعاوننا على ذلك بإدراك التعاون وتقرير رسالته وأثره فى النهضة والتقدم . وما دامت الحركة منها ولها فإن إشراف الحكومة عليها لا يخلى الأمة من واجبات نحوها فى الحاضر والمستقبل .

وسأحاول هنا أن أبين هذه الواجبات مقسما إياها إلى ثلاث نقط رئيسية :

واجب دعاة الاصلاح :

وفى كل أمة ناهضة دعاة للإصلاح الاجتماعى يبرزون من بين صفوفها أفرادا أو جماعات و يعملون للإصلاح بجهد لا يعرف الكلل لا يبتغون من وراء ذلك جزاء ولا شكورا بل يتحملون فى سبيل أداء رسالتهم تكاليف مادية وأدبية يبذلونها بنفوس راضية وكل رجائهم أن تنتفع بلادهم انتفاعا حقيقيا من جهودهم وأن تنهض أمتهم النهضة التى يرونها خليقة بها كما نهضت الأمم الأخرى من قبل تاركين الحكومة تقوم بنصيبها فى هذا الميدان أو متضامنين معها إذا تيسر ذلك . ولكنهم يعتمدون على أنفسهم وعلى جهودهم . وهكذا الحال فى كل حركة ترمى إلى إصلاح المجتمع . ولا يمكن أن يقوم مذهب شعبى كالمذهب التعاونى مثلا على كاهل الحكومة وحدها .

وفى مصر من المفكرين من عرف التعاون وخبره عن كثب ودرس حركته فى الداخل والخارج ولولا خوف الاحراج لذكرت أسماء معينة قد آثر أصحابها العيشة الهادئة على أن يسعوا فى إسعاد الشعب عن طريق نظام التعاون الذى يعلمون حق العلم ما يكمن فيه من القدرة الهائلة على الإصلاح . وغير هؤلاء أعضاء فى مجالس الشيوخ والنواب يزيد عددهم على المائة وهم فى الوقت نفسه رؤساء جمعيات تعاونية أو أعضاء فى مجالس إدارتها أو لجان مراقبتها . فما هى الجهود التى بذلها ويبذلها هؤلاء وأولئك فى سبيل نشر التعاون وتثبيته فى البلاد بعد أن آمنوا به وركنوا إليه؟

إن الذى يعمل فى ميدان التعاون فى مصر هو الحكومة وحدها ممثلة فى مصلحة التعاون . وإذا كان ذلك مقبولا فى الماضى فإنه لا يقبل الآن والحكومة مثقلة بالأعباء القومية . والمفروض فى الشعب وفى مقدمته مفكروه فى هذا العهد الجديد أن يؤدى قسطه من العمل على إعلاء شأن البلاد وترقية مستواها الاجتماعى .

على هؤلاء إذن أن يدخلوا الميدان ويحتلوا مكانهم فيه عاملين مجاهدين ولا عذر اليوم لمتخلف بعد أن أصبحت الطريق معبدة والغاية واضحة وعلى قدر أهل العزم تأتى العزائم .

وهناك هيئات مختلفة تتوخى إصلاح حال الفلاح والقرية أو حال العامل والصانع . وإنها لتحسن صنعا إذا اتخذت الجمعيات التعاونية دعامة لها فتنفذ عن طريقها برنامج الإصلاح الذى تنشده . فإن الجمعيات التعاونية ليست فى الواقع إلا أبوابا يلج منها الأهالى إلى ميدان التعامل الراقى والحياة المهذبة والمعيشة الصحيحة وإن أعضاءها ليقبلون كل نصح وإرشاد يأتى عن طريقها بعد أن اطمأنوا إليها وأحاطوها بالثقة والتأييد . وهيئات الإصلاح التى أشرت إليها لا تغنى عن التعاون وحركته وجمعياته فإن الأولى مهما تبلغ من الجهد فان تستطيع أن تبذل غير النصح والوعظ بينما الجمعيات التعاونية "أجسام" قائمة مشبعة بفكرة جليلة ولا تقنع بالنصائح والمواعظ بل "تعمل" وتجد فى العمل وتنتج آثارا مادية واجتماعية ملموسة .

وإلى جانب الأفراد والهيئات الساعية فى الإصلاح تقوم الصحف ما بين يومية وأسبوعية وشهرية وقد كان لها ولا يزال أثر بين فى الحركة الوطنية وفى تقدم البلاد من جميع الوجوه غير أنها لن تؤدى الأمانة التى فى عنقها كاملة إذا لم تناصر حركة كالحركة التعاونية تعلم أن فيها الخير كله للشعب وأن سبيلها أوجز السبل وآمنها وأكفلها للإصلاح الصحيح والنهضة الشاملة .

واجب الجمعيات التعاونية :

تحمل الحكومة الآن وحدها كل نفقات الإشراف على الحركة التعاونية . ولما كانت هذه الحركة فى اتساع مطرد من جهة ، والحكومة من جهة أخرى مقبلة على تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق يتطلبها العهد الجديد ، وستنفق فيها أموالا

طائلة فإن أقل ما يجب على التعاونيين أن يتحملوا ولو جانبا من نفقات الإشراف على حركتهم . ولو قسم هذا الإشراف الى درجتين — إشراف شعبي محلى فى كل مديرية يقوم به اتحاد تعاونى فى عاصمتها تؤلفه جمعياتها وتموله وتدير هيئته ؛ و إشراف حكومى تتولاه مصلحة التعاون فى العاصمة ، لو تم ذلك لكان فى هذا التقسيم تخفيف لعبء الحكومة وفى الوقت نفسه تهيئة للحركة لكى تستقل بنفسها فى المستقبل .

على أنى أرى أن يكون إشراك الجمعيات التعاونية فى ذلك الإشراف المحلى تدريجيا و بقدر منه يزداد مع تناقص نصيب الحكومة حتى يحين الوقت الذى يوكل فيه الإشراف المحلى كله إلى اتحادات المديريات .

وأوضح فيما يلى القسط الذى أرى أن يخص اتحادات المديريات فى الوقت الحاضر :

يقوم بالتفتيش على الجمعيات التعاونية الآن عدد من التفاتيش التعاونية الحكومية مقرها عواصم المديريات . ومهمة التفتيش هذه تتضمن إرشاد التعاونيين وتدريبهم على تأدية مهامهم ومراجعة حسابات الجمعيات ومراقبة حسن سيرها .

والذى أراه أن جمعيات كل مديرية وعددها مثلا مائة تنشئ اتحادا لها يشترك فيه كل منها بخمسة جنيهات سنويا . هذا عدا تبرعات السراة من أعضاء تلك الجمعيات ومن أعيان المديرية كذلك .

و يمثل الجمعيات فى هذا الاتحاد خمسة أعضاء من كل جمعية . و بهذا تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من ٥٠٠ عضو ينتخبون من بينهم مجلس إدارة مكونا من ١٥ عضوا مثلا .

و يستأجر الاتحاد من أمواله مكانا مناسبا يعده بالأثاث اللازم بحيث يصبح ديوانا عاما لتعاونى المديرية يؤمونه لقضاء مصالحهم وتعقد فيه جلسات الاتحاد وتقام فيه كذلك الحفلات التعاونية . على أن يخصص فى هذا الديوان جناح لموظفى تفتيش التعاون الحكومى .

ويشترك رجال الاتحاد مع هؤلاء الموظفين فى نشر الدعوة لتأسيس الجمعيات الجديدة والعمل على تدعيم الجمعيات القائمة وتحصيل الديون الواجبة قبل الجميات وأعضائها كل ذلك طبق نظام يوضع باتفاق الاتحاد والتفتيش على أن يستعان بنفوذ أعضاء الاتحاد فى مديريتهم ومعرفتهم بدقائقها ابتغاء الوصول بالحركة التعاونية فى المديرية إلى مستوى أعلى من حيث الأعمال العادية ومن حيث السياسة العامة .

هذه خطة عملية توفر على الحكومة الكثير من المال الذى كان يجب أن تنفقه على استئجار الدور وإعدادها لتكون مقرا محترما للتعاونيين وموظفى التعاون فى كل مديرية .

ومن شأن هذه الخطة كذلك أن تقلل من قدر الزيادة اللازمة فى عدد الموظفين تمشيا مع اتساع الحركة وضرورة الدقة فى تنظيمها والإشراف عليها . فإن مجلس إدارة الاتحاد سيقوم بكثير من المهام التى تلقى عادة على موظفى التعاون من حيث الدعوة والإرشاد والتوجيه .

هذان بابان للاقتصاد فى المال الذى تنفقه الحكومة على الحركة التعاونية فضلا عما يحدثه إشراك أهالى كل مديرية فى مسئولية الحركة من شحذ هممهم وتعويدهم الاعتماد على أنفسهم بدل الاعتماد على الحكومة فى كل الشؤون .

وكلما قطع الأهالى شوطا فى حمل مسئولياتهم التعاونية زدناهم مسئولية أخرى حتى يجدوا أنفسهم يوما وقد أصبحوا مسئولين وحدهم دون الحكومة عن سير الحركة التعاونية فى البلاد .

إن القاء المسئوليات على عاتق التعاونيين تدريجا سواء فى التنظيم بواسطة إنشاء الاتحادات الإقليمية أو فى التمويل بواسطة إنشاء بنك تعاونى هو الخطة الرشيدة التى يجب أن تسلكها الحكومة وتمضى فى سبيلها فإن فيها فائدة مزدوجة فمن ناحية يقل ماتنفقه على الإشراف التعاونى ومن ناحية أخرى يتكون الشعب على أساس الارتقاء التدريجى حتى يصير قادرا على تدبير شؤونه بنفسه وهذا لب التعاون وهذه غايته .

واجب التعاونيين أنفسهم حيال جمعياتهم :

قبل أن نسعى فى نشر الحركة التعاونية وتوسيع نطاقها يجب علينا أن نقوى جمعيات التعاون القائمة، مثلنا فى ذلك كمثل القائد الحكيم الذى لا يهاجم حصنا قبل أن يستوثق من قوة الحصون التى فى حوزته ويزيدها مناعة وإلا فكل فتح يكسبه مستهدف للضياع مؤد الى إضعاف القوة .

إن الجمعيات التعاونية وأعضاءها يعملون على المبدإ القائل : — "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" وقوتهم مستمدة من هذا المبدإ الجليل ومن الاستمساك به . فإنه يقضى بأن يتوخى العضو مصلحة جمعيته التعاونية بأن يحضر معاملاته فيها وأن يمولها ويوفى بتعهداته نحوها . وبأن يهتم بشئونها وحسن سيرها فيحضر اجتماعاتها وينتخب خير الأعضاء لتولى أمورها . وإذا كان عضوا فى مجلس الادارة أو لجنة المراقبة فإنه يؤدى الأمانة التى فى عنقه حق الأداء .

وبهذه الطريقة تقوى الجمعية وبذلك الإخلاص من جانب أعضائها تنجح وتتقدم. وفى الوقت نفسه يجب على الجمعية أن ترعى مصلحة العضو وتسعى فى خدمته بكل الوسائل ولا تفوت فرصة تستطيع نفعه فيها حتى يشعر بأنها ساهرة على مصالحه ويوقن بأنها قائمة بواجباتها نحوه فيزداد بذلك إخلاصا لها وحرصا على خدمتها .

هذا الأخذ والعطاء بين الجمعية والعضو ، وهذا الوفاء المتبادل بينهما، وهذا النفع المشترك بين الفرد والجماعة، هو كنه التعاون وحقيقته وغايته، فإذا تزعزع التعاون بين الجمعيه والأعضاء ضاعت معه الجمعية وكل ما تنتجه لهم من خير .

ولننظر الآن إلى جمعياتنا التعاونية لنرى مدى هذا الإخلاص الذى ينبغى تبادله بينها وبين الأعضاء ، ولعل فى ذكر بعض الحوادث الحقيقية إيضاحا كافيا :

من الواجبات البديهية على العضو فى إحدى الجمعات الزراعية أن يقدم إليها طلباته من حاجاته الزراعية الموسمية قبل مهلة كافية كى تتمكن الجمعية من حصر طلبات أعضائها فتحصل لهم عليها . وكثيرا ما تنبه الجمعية أعضاءها إلى ذلك . ولكن عادة التهاون وإرجاء العمل الواجب إلى آخر لحظة أو إلى ما بعد فوات الوقت ، تفقد الأعضاء فرص الانتفاع بجهود جمعيتهم . وهذا الأمر من ناحية أخرى يعطل أعمال الجمعية .

كذلك ينبغى للعضو بالبداهة أن يوفى بما عليه للجمعية من قروض وغيرها . ولكن الواقع الذى يدعو إلى الأسف هو أن كثيرا من أعضاء الجمعيات يحاولون جهدهم الفرار من الأداء . ويتخذون كل ما يستطيعون من أساليب المكر والدهاء للماطلة فى الدفع أو للخلاص منه ، وإنى أترك لحضراتكم تقدير ما يترتب على ذلك من تأخر أعمال الجمعية وضياع الثقة بينها وبين الأعضاء .

وعلى العضو أيضا أن يقدر قيمه الصوت الذى له فى انتخابات مجلس الإدارة ولجنة المراقبة فلا ينتخب لهاتين الهيئتين إلا أصلح الناس لها وأخلصهم للمجموع ولكن الواقع أن كثيرا من الأعضاء يتأثرون بعوامل خاصة من شأنها ألا يتولى أمور الجمعية خير رجالها .

هذه أمثلة ثلاثة من أمثلة كثيرة وهى تدل على تهاون بعض أعضاء الجمعيات ومراوغة البعض الآخر وقلة إخلاصهم .

وأضرب لحضراتكم كذلك أمثلة على تقصير بعض الجمعيات فى القيام بواجباتها حيال الأعضاء :

قد يستأثر ذوو النفوذ والجاه من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة بخدمات الجمعية مالية أو تجارية مهملين صغار الأعضاء الذين هم فى الواقع أحوج من سواهم إلى تلك الخدمات لضعفهم وقلة ما بأيديهم .

وقد يقصر القائمو بأمور الجمعية فى واجباتهم إزاءها فلا يهتمون بها ولا يعملون لها ولا يحضرون جلساتها بانتظام ولا يفتحون لها أبوابا يستفيد منها الأعضاء فتضعف الجمعية تدريجا حتى تؤول إلى الانحلال .

وكثيرا ما تقف حركة الجمعيات بتاتا ولا تؤدى عملا ما لخلاف ينشأ بين الذين يتولون شؤونها وأكثر ما يكون هذا الخلاف شخصيا وكان أولى به ان ينحصر فى دائرة ضيقة لا يتعداها إلى دائرة الجمعية ولا تتأثر به مصالح الكثرة العظمى من الأعضاء الذين هم فى أشد الحاجة إلى عمل الجمعية وإلى خدماتها .

إن حب الاستئثار بالمنافع المستمدة من الجمعيات وتقصير القائمين بشؤونها فى أداء واجباتهم وإدخال الشخصيات فى ميدانها كل ذلك ليس من شأنه أن يسير بتلك الجمعيات فى طريق النجاح .

تلك أمراض تنخر فى عظام الجمعيات عندنا أو فى عدد منها على الأقل . وإذا كان لهذه العيوب مثيل فى الحركات التعاونيـة فى أوروبا فهى هناك أقل بكثير ممـا نجده هنا مع أنه الأليق بنا — تمشيا مع آدابنـا القومية — أن نستمسك بالأخلاق التعاونية الصحيحة وأن نقدر المصلحة العامة حق قدرها . ونحن لا نقول ذلك متجنين ولا مثبطين وإنمـا شأننا شأن الطبيب الذى يجب عليه أن يشخص الداء حتى يعرف الدواء . وداء جمعياتنا أو بعضها على الأقل خلق كما رأيتم . ودواؤه الذى لانفتأ نصفه لها ونحثها عليه هو أن يعالج التعاونيون ما قد يكون فى نفوسهم من الأثرة أو من التهاون . وهذا ما تقضى به مصلحتهم الحيوية ذاتها لأن جمعياتهم لن تستطيع أن تؤدى لهم خدمات نافعـــة ما دامت بهم تلك العيوب التى تضعفها وتبطئ سـيرها ولا معنى لأن ينتقد الأعضاء الجمعيات أو يلحوا عليها باللائمة فإن الجمعيات أجسام تتكون من أعضـائها وتتحرك بهم وتسير أو تقف بنشاطهم أو وجمودهم . ولا معنى كذلك لتوجيه اللوم إلى النظام التعاونى إذا كان التعاونيون أنفسهم هم الملومين .

سيداتى — سادتى

لقد حاولت فيما سبق أن أحصر ما يصح أن يقال عن واجبنا حيال التعاون فى هـذا العهد الذى بدأ بعقد المعاهدة والذى يجب أن ينسب إليهـا . وإذا كانت الحركة التعاونية فى الثلاثين عاما المـاضية — منذ قيام عمر لطفى — قد لقيت هذا النجاح الذى قدرته هيئات التعاون الدولية رغم تواضعه فلا تنسوا ظروف هـذه الأعوام الثلاثين ولا تنسوا مساوئها من أزمات اقتصادية وحروب عالمية وثورات أهلية ومكالمات قومية .

أما وقد مرت حركتنا التعاونية بتلك الظروف القاسية كلها وخرجت منها بسلام، اللهم إلا شوائب لاتستعصى على العلاج ، وما زالت تعمل جاهدة وتؤدى الخدمات الجليلة لجمهور كبير من الشعب دون أن تلوث سمعتها يوما من الأيام أو يلحق باسمها أذى ، أما والحال كذلك فإننا على حق إذا أملنا فى هـذا العهد الجديد الذى استقللنا فيـه بشئوننا وأدركت الأمة فيـه مسئولياتها وتضافرت جهودها وجهود الحكومة أن يكون عهد تقدم ونهضة للتعاون والسلام .

المطبعة الاميرية ١٨٨٧-١٩٣٧-٣٠٠٠

2356

VETVS &
NOVVM
TESTA-
MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

WERT
BOOKBINDING
Grantville Pa
NOV-DEC 1990

Princeton University Library
32101 077605101